

السابع واصحابه والا فالبعض عشرين كما تقدم وهو الشهد الاول
وقعوده وتصوير الجود لترك قعوده وحده بما اذا كان المصلي لا يحس الشهد
فان يبطل منه ان يحس بقدره فاذا لم يحس فقد نزل القعود للشهد الاول
وحده لان الفرض ان لا يحس الشهد فلا يفتي بالترك ايضا وهكذا يقال في
القنوت وقيامه والقنوت حتى لو جمع بين قنوت النبي صلى الله عليه
و سلم وقنوت عمر وترك ريشا من قنوت عمر فالقنوت الجود ولا يقال بل لا يحس
عدم الجود لان ترك بعض قنوت عمر لا يترك الجود بجملة وهو لا يجوز له
لان اتسول لما ورد في خصوصها مع جمعها اما هاتر كما لقنوت الواحد والقنوت
الواحد يبطل الجود لترك بعضه بخلاف ما لو جمع على الايمان بهامعا
ثم ترك بعضها فالقنوت عدم الجود لانه لا يفتي بالابتداء في ذلك
القنوت نفا لانه لا يحس به ولو لم يتركه اما المذكور واقية
هو فان قيل به هذا الامام فقال النبي صلى الله عليه واله ان لا يترك
في جملة اعتقاد المأموم قال غيره يسجد وانما انما بكل منها لانه
خلف في اعتقاد الامام وينظر في الخلل للمأموم بخلاف ما لو ترك القنوت
في الصبح لا عقلا بل بما سببه لان الامام محله والخلل في الصلاة وهو
المأموم حال قدوة ولو تكلمت في ثانيا الفرقة الثانية في صلاة ذات
الرتبة جملته امام بخلاف هو قبل القدوة كما لو سجد وهو منفرد ثم قد
به فلا يقبله لعدم اقتداء به بحاله فهو كذلك وهو كما به بعد كل
سجد بعد سلام الامام سواء كان سجودا ام موافقا لانها العترة فلو لم
المبوق سلام الامام فخذركها لا يعني بجملة الصلاة وسجدته لسبب ان سجدوه
بعد نفض القدوة وكذا لو لم يجمع على التمسك بالاختلاف القدوة بالشرع
في السلام ولو لم يجمع هو امامه لتطرق الخلل من صلاة امامه الى صلته
ولعمل امامه محضه وهو محله هذا الكلام اذا لم يكن محمدا فان امامه محمدا
فلا يفتي به ولا يقبل هو عنه سواء اذا قدوة في الحقيقة في الصبح
اي في ثانيا فلو فرضت على الواجب بقنوت سجدة لسبب واصلت بقنوت في
الصبح وفي اخر الورق في قنوت التنازل فلا يجزئ كذا في القيام
للقنوت وتصوير ترك قيام القنوت وحده بما اذا كان لا يحس القنوت فانه
ين

ين في القيام بقدره فاذا لم يتقدره فقد ترك القيام للعتوت وحده والقنوت
لان الفرض ان لا يحس منه ثم قد نزل الاشارة اليه والصلاة على الاثر في الشهد
الاخير بخلاف في الشهد الاول فلا تتركه واستشكل تصوير الجود لترك الصلاة
على الاثر في الشهد الاخير بان ان علم تركها قبل سلامه الى ١٢ وبعد وقبل طول الفصل
فكذلك لا يوجد طول الفصل فانت ولا يجوز وكذا لو تركها بعد السلام وان يصح
الجود لترك امامه لانه اذا سمع يقول اللهم صل على سيدنا محمد والاسلام على كل
كسب في ترك الصلاة على الاثر ولا يصح له لاسجد للموجه للخلل الذي يفتي
في الصلاة من صلاة الامام كما تصور في الكلام على الاعراض واليه وتقدم
انها سنة النبي صلى الله عليه واله لا يصح للجود السهو كما لتسبحات ائمة الرعية والجود
وقوله وحواهي كما لتسبحات لانتقالك وقراءة سورة والتموذ ودعا الا فتتاح
الحجرات المتقدمة وقوله لا يجزئ الجود بيان لغوها وقبولها
لا يعود اليها اماما فانها وما وما وسقط وقوله جسدتها كمالا وسواها
سنة النبي صلى الله عليه واله ولا يصح له سجدتها فان سجدتها على ما لم تملك الصلاة والام
فلا تتركه صلى الله عليه واله الجود دخل في غيره وهو داخر لانه لا يجزئ نفسه وانما الجود
ما قبله وطلبه وما قبله قصورة ما قبله ان تكلم كلما قيل انما يكلم سجدة
ما بعده ان يجزئ يكلم بكلام قبله ناسيا وصورة ما فيمن ان يكلم بكلام قبل
ناسيا في سجدة فلا يجزئ ناسيا ناسيا من وقوع سجدة لانه الجود امانة
وهكذا في سبب وكذا الوحد ثلاث سجرات فلا يجزئ ثانيا للتفصيل
المذكور وهذه المسئلة هي التي لا يعتد بها في صلواته اي خيفة القامى
الكسبي امامه الكوفي كان يسجد امام اهل البصرة حين ادعهم ان يتوجه في علم
اهندي الى سائر العلوم فقال له ابو بصير فان انت امام في الغم والادب والالتزام
اي الفقه فقال له ما شئت فقل لا يجزئ سجدة الجود الا لو تلتها صلحها ثانيا
قال لان المصطفى لا يصح ثانيا وهو جيمه ان المصطفى في حق المصطفى كذا
في دهم ونصوا على ان المصطفى لا يصح ثانيا ويوملوم ان سجود النبي سجدة فانها
ثانيا وهو جيمه قد اشد المصطفى الزيادة فيمنع الجود ثانيا كما يتم المصطفى
ثانيا وهذا توجيه دقيق كما نقله في كتابنا في هذا وفيه واذا نزلت عن من ذلك
بيان ان من اجابته سجود الهالك في فعل منه عن احتمال الزيادة والمردا بانك